تسييس المسيّس

محمد نادر العمري

بات من المسلم به وبعد مرور ثماني سنوات من الحرب على سورية أن الأطراف التي شكلت مرتكز المحور المعادي لدمشق لم تعد تمتلك أوراقاً كافية وأدوات ضغط جديدة تمكنها من فرض سياساتها، لذلك هي تسعى بكامل إمكاناتها نحو إيجاد مبررات لها سواء لإبقاء تدخلها في المشهد السوري تحت تسميات متعددة، أم لممارسة الضغوط السياسية كلما تعرضت أدواتهم العسكرية لانتكاسة وتراكمت هزائمهم، فالحرب على الإرهاب والمطالبة بالإسراع في تشكيل اللجنة الدستورية والمحاولات المتكررة لإحياء مسار جنيف وتقويض مسار سوتشي وربط إعادة الإعمار بالإذعان للشروط السياسية وتوظيف الملف الكيميائي، جميعها ملفات يمكن تشبيهها بالزوايا التي تسعى هذه الدول لتدويرها وأوراق تتمنى خلطها لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

الملاحظ من خلال استخدام هذه الملفات هو الغطاء الدولي التي تسعى الدول المعتدية على سورية إلى الحصول عليه أو الانطلاق منه كمرتكز أساسي في إدارة صراعها مع دمشق وحلفائها، وفي مقدمة هذه الملفات «الموضوع الإنساني» الذي طالما تباكت هذه الدول على الشعب السوري في طرحه ناطقة بحقوقه ومدافعة عن مظالمه في المحافل الدولية والإقليمية، كما لو أن هذه الدول تحولت لجمعيات إنسانية مهمتها ترسيخ حقوق الإنسان والدفاع عنه، متناسية بشكل متعمد ومقصود أنها ساهمت بشكل مؤثر وفاعل في حدوث أزمات إنسانية للسوريين عبر العقوبات الاقتصادية التي كان لها امتداد تأثيري سلبي على الشعب بشكل أكبر مما هو عليه على مؤسسات الدولة، ودعمت التنظيمات المسلحة بمختلف تسمياتها وإيديولوجياتها، التي بدورها أوجدت مناخات الفوضى والإرهاب والقتل وأدت لهروب المدنيين ونزوحهم.

وقد اتخذ التوظيف التسييسي للملف الإنساني أشكالاً أو وجوهاً متعددة، كان أبرزها ما يطلق عليه «الإدارة بالأزمات» بمعنى آخر افتعال الأزمات داخل الأزمة الواحدة لعرقلة الوصول إلى حل سياسي، ولذلك سعت الولايات المتحدة الأميركية عبر مساعد الأمين العام السابق للأمم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان لهندسة قرارات تحمل الطابع الإنساني للضغط على الحكومة السورية من جانب ولإيصال الدعم للمجموعات المسلحة وللمسلحين بطرق ووسائل شرعية وبغطاء إنساني من جانب آخر.

هذا يقودنا للتساؤل: ما الأسباب التي دفعت معظم أعضاء مجلس الأمن إلى تمديد العمل بالقرار ٢١٦٥ المتضمن «إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود مباشرة» مدة عام إضافي رغم أن موازين القوى والظروف السياسية والميدانية أصبحت تميل لكفة الحكومة السورية منذ تاريخ صدوره في ١٤ تموز ٢٠١٤؟

الإجابة عن ذلك تقودنا لمقاربة جديدة تسعى الولايات المتحدة الأميركية، من وجهة نظري الشخصية، لترسيخها في توظيف هذا الملف، فواشنطن سابقاً كانت تهدف لتسييس هذا الملف واستثماره، وكما بات معروفاً للجميع، للضغط السياسي على دمشق ولإحراج حلفاء دمشق أمام الرأي العام العالمي، أما اليوم فإن التوظيف أصبح يستهدف المواطن السوري والشاب السوري بشكل أكبر وأساسي، ومما يعزز هذه المقاربة النقاط التالية:

١- يمكن قراءة أبعاد هذا التمديد في سعي الدول الغربية وبخاصة واشنطن لإيصال رسائل للاجئين السوريين في الخارج بأن المساعدات تقدم فقط للسوريين الموجودين داخل مناطق سيطرة المسلحين، الأمر الذي يعرقل أو يؤجل عودة هؤلاء، وهذا يأتي في السياق الذي كان يهندسه فيلتمان، عبر سنوات داخل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لعرقلة عودة اللاجئين وتأخير إطلاق مشروع إعادة الإعمار.

٢- استمرار الدول في ضخ السلاح وتزويد المجموعات المسلحة بالمقاتلين والسلاح تحت غطاء إنساني، باعتبار نقاط إدخال المساعدات تتم عبر معابر حدودية للدول التي تدعم المسلحين كباب السلام وباب الهوى واليعربية.

٣- الضغط على الشبان السوريين القادرين على حمل السلاح في المخيمات أو الجغرافيا الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الأميركي المباشر أو غير المباشر، للانخراط ضمن المجموعات المسلحة التابعة لها من خلال استغلال أوضاعهم المعيشية السيئة وتردي ظروفهم اقتصادية، ومنع وصول المساعدات الحكومية لهم ووضعهم بين خيارين أحلاهما مر: إما مواجهة مصير الموت نتيجة سوء التغذية ووجود المجموعات الإرهابية على تماس مباشر معهم، وإما الموافقة على العرض الأميركي المغري الذي يصل لـ٦٠٠ دولار في مخيم الركبان.

٤- حصر استلام المجموعات المسلحة لهذه المساعدات في ظل عدم وجود آلية توزيع تتم في المناطق التي يتم إدخال المساعدات إليها.

٥- المقارنة بين الحكومة السورية والمجموعات المسلحة ووضعهم في سياق واحد في الواجبات والمسؤوليات، كإدانة القرار الأساسي الصادر في ٢٠١٤ وتمديداته للحكومة السورية والمجموعات المسلحة للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٦- جعل هذه المساعدات إحدى الوسائل الرئيسية لتمويل المجموعات الإرهابية التي تسيطر على المعابر الحدودية وبخاصة «هيئة تحرير الشام» واجهة جبهة النصرة المصنفة إرهابية على قوائم مجلس الأمن التي تفرض إتاوات على المساعدات التي تدخل عبر الحدود وتحديدا عبر معبر باب الهوى على الحدود السورية التركية الأمر الذي يعد تمويلا مباشراً للإرهاب في خرق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتجفيف منابع الإرهاب وعدم تسهيل دعمه، ولاسيما القرارات ٢١٧٨ و٢٢٥٣ و٢٣٩٦ تماما على غرار ما فعلته حكومة قطر عندما دفعت ملايين الدولارات لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي بذريعة دفع الفدى لإطلاق سراح رهائن محتجزين لدى هذا التنظيم.

٧- الأهم من ذلك أن الأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، تخالف ميثاقها الأممي وتناقض سلوكها وتشوه حقيقة الأرقام والمعطيات، فهي تبحث عن وسائل سحب الشرعية عن الحكومة السورية عبر إخطارها فقط بدخول المساعدات، رغم أنها في الوقت ذاته تخضع للأمر الواقع بشرعية هذه الحكومة عبر ممثلها الدائم في مجلس الأمن والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

يبدو أن الملف الإنساني سيبقى خياراً أو مساحة مناورة للدول المعتدية على سورية يتم توظيفه نتيجة افتقارها للخيارات الأخرى، ويبدو جلياً أيضاً أن تقسيم المقسم هو الوسيلة المثلى لتعقيد المشهد السوري من هذه الدول سواء في توظيف هذا الملفات أم غيرها من الملفات، وهذا يضع الدولة السورية وأصدقاءها وحلفاءها، أمام مسؤولية لا يستهان بها في سحب هذا الملف من الاستثمار السياسي، وهذا يتطلب زيادة العمل الحكومي وتسريع عودة المواطنين إلى المناطق التي تم تحريرها واتخاذ المزيد من القرارات التي تعزز ثقة المواطن بمؤسسات دولته وهو يسهل إجراءات عودة اللاجئين في الخارج للمساهمة في إعادة الإعمار التي لابد أن تكون لمصلحة الشعب السوري ولتحسين مستوى معيشته.

واشنطن دعت لتكون «قسد» جزءاً من المكون السياسي السوري.. واعتبرت علاقتها بها «مؤقتة»!

طائرات نظام أردوغان تستطلع مناطق عدوانه المرتقب

الوطن - وكالات

كشفت تقارير عن أن العدوان الجديد التي ينوي النظام التركي تنفيذه في شرق سورية، سيبدأ بضرب أبراج المراقبة قرب الحدود التركية، في حين أعلنت واشنطن أن علاقتها بالميليشيات الكردية «ليست دائمة»، وأن هدفها أن تكون الأخيرة جزءاً من المكون السياسي السوري.

وفي التفاصيل، فقد حلقت طائرات استطلاع تركية في أجواء الشريط الحدودي مع شرق الفرات، أي القطاع الغربي من ريف عين العرب وصولاً إلى منطقة تل أبيض بريف الرقة، حسبما نقل «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، عن مصادر وصفها بـ«الموثوقة»، ذكرت أن الطائرات خرقت المجال الجوي السوري ضمن منطقة شرق الفرات، بالترافق مع استنفار كبير لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

جاءت عمليات الاستطلاع بعد أيام على تهديدات النظام التركي التركية «بشن عملية عسكرية في منطقة شرق الفرات، على طول الشريط الحدودي بين نهري دجلة والفرات».

على خط مواز، كشفت صحيفة «يني شفق» التركية، في تقرير لها، بحسب مواقع إلكترونية معارضة، خطة العدوان الذي أعلن عنه رئيس النظام رجب طيب أردوغان، الأسبوع الماضي.

وأشارت الصحيفة إلى أن قائد الجيش التركي الثاني الجنرال، إسماعيل متين تمل، سيكون «قائد العملية العسكرية وصاحب الأمر فيها»، وهو نفسه الذي تولى قيادة عملية احتلال مدينة عفرين بريف حلب.

وأضافت الصحيفة نقلًا عن مصادر عسكرية لم تسمها: أن «عملية شرق الفرات ستمشي وفق خطة محكمة تبدأ بضرب أهم الأهداف، والتي تتمثل في أبراج المراقبة قرب الحدود التركية»، مشيرة إلى أن القوات التركية ستقوم بضرب تلك الأهداف جوًا ومن ثم ستنطلق القوات البرية لما أسمته «تنظيف المنطقة».

وأوضحت، أنه ما بين ٢٣ إلى ٢٤ ألف جندي تركي إضافة لمسلحين من ميليشيا «الجيش الوطني» الذي شكلته انقرة مؤخراً سيعبرون الحدود لدخول المناطق التي تسيطر عليها «قسد» شرق الفرات.

على خط مواز، دعا المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، جيمس جيفري، خلال مشاركته في ندوة نقاشية بعنوان «مستقبل السياسة الأميركية بشأن سورية»، والتي نظمها المجلس الأطلسي، أول من أمس بواشنطن، إلى أن تكون ميليشيا «قسد» «جزءا من المكون السياسي للمجتمع السوري»، معتبراً أن علاقة بلاده فيها «ليست دائمة»، حسبما نقلت وكالة «الأناضول» عنه.

وحول العدوان التركي المرتقب شرق الفرات، ذكر جيفري أن هناك نوعاً من التوتر بين أنقرة وواشنطن مصدره الدعم الذي تقدمه الأخيرة لميليشيا «قسد».

وأضاف: «لقد كان هذا الأمر مصدر قلق بالنسبة لتركيا التي نتفهم جيداً مخاوفها، وملتزمون بأمنها، ونحن نتحدث مع الأتراك بشأن كافة هذه الأمور بشكل شامل».

واعتبر أن شن أي عملية عسكرية شمال شرقي سورية «فكرة سيئة».

من جانبه نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن جيفري تأكيده دخول وحدات من قوات «بيشمركة» من إقليم كردستان العراق إلى شرق الفرات بالتنسيق مع بلاده ومعرفة ميليشيا «قسد».

لكن «المرصد» المعارض نفى أمس نقلاً عن مصادر، صحة تصريحات جيفري تلك وأكد أن قوات من «التحالف الدولي» دخلت من معبر الوليد الحدودي، برفقة قوات من البيشمركة إلى داخل الأراضي السورية عبر المعبر، إلا أن ميليشيا «قسد» منعتهم من الدخول.

وفي سياق متصل، اعتبر جيفري، أن بلاده لا تسعى إلى ما سماه «التخلص» من الرئيس بشار الأسد، معتبراً أنه لن يتم تمويل إعادة إعمار سورية إذا لم يتغير ما سماه «النظام جوهرياً».

وقال جيفري بحسب «روسيا اليوم»: «نريد أن نرى نظاماً مختلفاً جوهرياً، وأنا لا أتحدث عن تغيير النظام، نحن لا نحاول التخلص من (الرئيس) الأسد».

وقدر جيفري كلفة إعادة إعمار سورية بما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار دولار، إلا أنه جدد التحذير الغربي المكرر والمعتاد لدمشق، ومفاده أن الدول الغربية لن تساهم في تمويل إعادة الإعمار إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي يقبله الجميع.

برلماني أردني يطالب بتسليم «الخوذ البيضاء» للدولة السورية

الوطن- وكالات

طالب النائب في البرلمان الأردني طارق خوري حكومة بلاده بتسليم ما تبقى من عناصر ما يسمى تنظيم «الخوذ البيضاء» الذين لا يزالون في بلاده، للدولة السورية لمحاكمتهم على خيانة وطنهم أو التسريع بإخراجهم من الأردن.

وأضاف خوري، في مداخلته في البرلمان بحسب مواقع إلكترونية معارضة: «سؤالي كان عن أصحاب الخوذ البيضاء وتم تحويله إلى وزير الداخلية حول من أي منفذ حدودي تم إدخالهم والجواب كان أنهم دخلوا عن طريق جسر الشيخ حسين وعددهم ٤٢٩، والسؤال الثاني عن مكان إقامتهم وأجاب الوزير أنه جرى إسكانهم في منطقة معزولة خاصة، وأجاب كذلك من أصل هؤلاء تم تسفير ٣٧٧ شخصاً إلى أوروبا».

وتابع: «وأنا اليوم أتقدم لوزير الداخلية بالشكر على فضح أصحاب الخوذ البيضاء أبطال مسرحية الكيميائي المزعوم من خلال إجابته على الأسئلة النيابية». وكانت الداخلية الأردنية، ذكرت أن ٤٢٢ عنصراً من «الخوذ البيضاء» دخلوا الأردن، عبر جسر الشيخ حسين، المرتبط بالأراضي المحتلة من كيان الاحتلال الإسرائيلي، في تموز الماضي.

وأوضحت أن أعدادهم ارتفعت بعد حدوث ٧ حالات ولادة، خلال وجودهم في الأردن، وفق موقع «خبرني» الإلكتروني الأردني. وجرت إعادة توطين، ٣٧٧ عنصراً من «الخوذ البيضاء» في دول الاتحاد الأوروبي، فيما تجري محاولات توطين البقية، الذين ما زالوا في الأردن، وفقاً لإجابة وزارة الداخلية.

وكانت شبكة «سي بي إس نيوز» (CBC News) الإخبارية، قالت في مطلع تشرين الثاني الماضي: أن كندا استقبلت ١١٧ لاجئاً سورية من المتطوعين في الخوذ البيضاء بصحبة عوائلهم بعد أن تم إجلاؤهم من سورية ضمن عملية معقدة في تموز».

عناصر من تنظيم «الخوذ البيضاء» خلال تمثيلية سابقة تتمثل بإسعاف زميل لهم (عن الإنترنت – أرشيف)

عبد الله لـ«الوطن»: المعركة الداخلية لا تقل خطورة عن معركة إفشال المؤامرة

مازن جبور

اعتبرت وزيرة الدولة لشؤون المنظمات المحلية، سلوى عبد الله أن سورية وبعد أن أفشلت المؤامرة التي تحاك ضدها، بات لديها الآن المعركة الداخلية التي لا تقل خطورة عن المعركة السابقة لأن المؤامرة استهدفت وحدة الكيان للمجتمع السوري.

وبينما بين رئيس قسم الدراسات السياسية في «مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد»، عقيل محفوض، أن مداولات القرار الدولي ٢٢٥٤ و«اللجنة الدستورية»، تتجه أجندتها إلى أن تكون طبيعة الدولة السورية أقل مركزية، أوضح أن أي بلد في حالة حرب عندما تريد إعادة بنائه، فإن الأمر يحتاج إلى مركزية الدولة.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش مؤتمر الثقافة السورية، الذي عقد في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، قالت سلوى عبد الله: «الهوية والانتماء والمواطنة والدولة. هذه المفاهيم التي كنا نعتبرها بديهيات لم تعد كذلك، ولم يعد المجتمع السوري متفق على تعريفها».

ولفتت عبد الله إلى أن «هناك مشكلة في هذه المفاهيم وبالأخص مفهوم الهوية الوطنية السورية»، وأكدت أن الحرب على سورية لم تكن سياسية وعسكرية فقط، وإنما كانت معركة على الهوية والموقف والأيديولوجيا السورية وعلى حضارة الإنسان السوري وعلى تراثه وموروثه وكيانه.

وأشارت عبد الله إلى أن صمود سورية بقيادتها وجيشها وشعبها هو من تمكن من إفشال المؤامرة التي كانت كل الحسابات تقول باستحالة إفشالها، واعتبرت أنه وبعدما خرجنا من حرب كهذه لدينا الآن معركة أخرى لا تقل شدة عنها وهي المعركة الداخلية، لأن المؤامرة استهدفت وحدة الكيان للمجتمع السوري ولذلك لا بد من إعادة إنعاش الهوية الوطنية السورية والانتماء الوطني السوري العربي وبعض مفاهيمنا الثقافية.

ورأت أنه كما نجحت سورية في معركتها وأنقذت بقواها الروحية العميقة وبمساعدة الأصدقاء، فإن المعركة القادمة، هي معركة الشعب السوري والمثقف السوري والمواطن السوري، لبناء دولتهم بمفردهم.

وخلال المؤتمر قدم محفوض محاضرة بعنوان: «إعادة التفكير بالدولة في حالة الحرب: قراءة في ضوء الأزمة السورية»، لفت فيها إلى أن «ظاهرة الدولة معقدة بالأساس»، واعتبر أن من أهم حسنات الحروب أنها «تفتح الأبواب المغلقة وتضع المعنيين بالدولة أمام فرصة إجبارية لتناول أسئلة كان مسكوت عنها ومتنكراً لها ولا مفكر فيها، من قبيل سؤال الدولة والهوية الوطنية، والدولة والدين، والدولة والقبيلة وغير ذلك».

ورأى، أن الحرب مثلما أنها تدمر وتمزق فإنها تعطي فرصة للبناء، باعتبارها أهم محرك للتاريخ ومثال ذلك نهوض ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وأشار محفوض إلى أن هناك مفارقة في موضوع إعادة التفكير بالدولة في سورية، باعتبارها ظاهرة متنكر لها ولا مفكر فيها، وأوضح أن الحديث هنا عن فكر الدولة وخطابها وليس عن الدولة كمؤسسات وبنى، مؤكداً، أن هناك تغير في فكرة ومقام الدولة والسيادة والانتماء والولاء في العالم، إذ تظهر أنماط جديدة من الهويات منها الهوية الكونية، والعالم الآن بات يقبل أكثر مسألة تعدد الجنسيات للشخص الواحد، وهذا يدل على تراجع فكرة الدولة.

واعتبر محفوض، أن إعادة التفكير في الدولة في فترة الحرب وما بعد الحرب في التجربة السورية، تقف بين ديناميتين، الأولى: أن المطلوب عالمياً الآن أن يكون هناك توزيع للسلطات، إذ إن الغرب لا يريد أن تعود الدولة المركزية في سورية بل يرغب بدولة لا مركزية، دولة فيدرالية، بحيث يتم توزيع السلطات، ولفت إلى أن للغرب حلفاء سوريين في ذلك.

واعتبر أن مداولات القرار الدولي ٢٢٥٤ واللجنة الدستورية، تتجه أجندتها إلى أن تكون طبيعة الدولة السورية أقل مركزية.

وبين أن الدينامية المعاكسة لدينامية توزيع السلطة: هي أن أي بلد في حالة حرب عندما تريد إعادة بنائه، فإن الأمر يحتاج إلى مركزية الدولة، أي أن يكون هناك سلطة قادرة على فرض القانون.

وأوضح، أن إعادة التفكير بالدولة مهمة أساسية ويجب أن تكون من الأولويات في أي أجندة ممكنة أو محتملة لسورية في مرحلة ما بعد الحرب، إذ أن المفروض أن يكون الاهتمام بإعادة الاعتبار لفكرة الدولة أو الدولة الوطنية أو الدولة بمعناها الراهن وذلك إذا ما اتفق السوريون على شكل الدولة التي يريدونها بعد الحرب.

وأردف: أن سورية منذ عام ١٩١٨، وفي كل الحالات التي كانت تتراجع فيها السلطة كانت الدولة هي الهدف الأساسي ليس من قبل الخصوم فقط بل من قبل أبنائها أنفسهم، ولذلك بدت الدولة منذ عام ٢٠١١ غنيمة بالمعنى الثقافي وحتى بالمنطق السياسي كانت مؤسسات الدولة هي الهدف للخصوم ولأبنائها أنفسهم.

تزايد عمليات سرقة الإرهابيين للآثار

الجيش يواصل حشد قواته على جبهات غرب حلب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

تواصلت الأنباء أمس عن وصول تعزيزات للجيش العربي السوري إلى جبهات ريف حلب الغربي التي تفصله عن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه من الميليشيات الذين واصلوا خرق «اتفاق إدلب» في حين رد عليهم الجيش بالأسلحة المناسبة، في حين واصل الإرهابيون نهب الآثار من المواقع الأثرية في ريفي حماة وإدلب وبيعها لنظام أردوغان.

وفي التفاصيل، فقد استهدف الجيش بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاط انتشار الإرهابيين في قطاع إدلب من المنطقة «المنزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب»، وتحديداً في قرى حاس والهبيط وجرجناز ومعر شمارين والتينة، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

ونص «اتفاق إدلب» على انسحاب الإرهابيين من «المنزوعة السلاح» بحلول منتصف تشرين أول الماضي، وهو ما لم يتم إلى اليوم ويعتبر خرقاً للاتفاق.

كما دك الجيش بمدفعيته الثقيلة أيضاً مواقع لـ«النصرة» وحلفائها في قطاع ريف حماة من «المنزوعة السلاح»، بوادي الدورات واللطامنة ومحيطها والزكاة ومورك، وحقق إصابات مباشرة فيها، وهو ما أدى إلى مقتل وجرح العديد من الإرهابيين.

من جهتها نقلت وكالة «سانا» عن مصدر عسكري: أن وحدة من الجيش تعمل في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي خاضت اشتباكات عنيفة مع مجموعة إرهابية حاولت التسلل باتجاه أحد المواقع العسكرية في محيط بلدة كنسبا.

قوات تابعة للجيش السوري تحبط محاولة تسلل لمجموعة إرهابية بمحيط بلدة كسنبا بريف اللاذقية (عن الإنترنت)

وأشار المصدر إلى أن الاشتباكات انتهت بإحباط التسلل بعد إيقاع العديد من الإرهابيين بين قتيل ومصاب وإجبار الباقين على الفرار تاركين خلفهم أسلحة وعتاداً بينها مدفع هاون.

من جهته، أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن الجيش استهدف ليل أول من أمس وصباح أمس، لأول مرة منذ الـ١٥ من شهر آب الماضي مواقع إرهابيين في أطراف بلدتي بسقلا وحاس في الأطراف الجنوبية من جبل الزاوية.

في غضون ذلك، أكدت مواقع إلكترونية معارضة أن الجيش أرسل تعزيزات عسكرية من مدينة السفيرة شرق مدينة حلب إلى منطقة المعامل (نحو ٣ كم غرب المدينة)، ضمت مئات العناصر إضافة إلى ٥٠ آلية عسكرية بينها سيارات نوع «زيل» ومدافع عيار «١٣٠»، بعد أنباء مماثلة ترددت في الأيام الماضية عن تعزيزات للجيش إلى غرب حلب.

في شأن منفصل، أكد «المرصد» تزايد امتهان التنقيب العشوائي والمنظم عن الآثار خلال العام ٢٠١٨، من خلال تأمين جهاز للكشف عن الآثار والذي بات يباع بعدة مئات من الدولارات، في مناطق سيطرة الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، إذ جرى تعديل جهاز الكشف عن المتفجرات والألغام، وتصييره ليكون جهازاً كاشفاً للآثار

وأكد تواصل التنقيب العشوائي، حتى يومنا هذا، في منطقة قلعة أفاميا ومنطقتي حورتة وأم نير بالإضافة لمنطقة تل القرقور في سهل الغاب بشمال غرب حماة وفي منطقة جبل و«الجهادية»

ولفت إلى انخراط بعض الميليشيات بنفسها في هذا المجال، نتيجة ضعف التمويل، وبحثاً عن مصادر لتمويل نفسها، ورصد تنفيذ ٣ من أكبر عمليات التنقيب عن الآثار في إدلب، الأولى في منطقة بابسقا الواقعة عند الحدود مع لواء إسكندرون، في الريف الشمالي لمدينة إدلب، وباب العمود والخطيب والخزانات إضافة لمواقع أخرى، قامت بها ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» وبعدها «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«لنصرة» بعد سيطرتها على المنطقة، ولفت إلى أن قيمة الموجودات بلغت نحو ٢٠٠ مليون دولار.

المنطقة الثانية، في جسر الشغور و«كانت الأكبر على الإطلاق»، ونفذت بأيادي «الحزب الإسلامي التركستاني»، خاصة في تل القرقور في الريف الغربي لمدينة جسر الشغور، وبلغت قيمة المستخرج من الآثار والذهب، أكثر من ٨٠٠ مليون دولار.

أما التنقيب في قميناس فجرى بالتعاون بين «النصرة» و«التركستاني»، حيث جرت عملية التنقيب لتل دينيت الأثري، إضافة إلى التنقيب في منطقة النخلة وتلتها الأثرية، والتي تخضع لسيطرة ميليشيا «صقور الشام»، في حين في تلال جسر الشغور والغسانية يعمل منقبون من الإرهابيين المغاربة والخليجيين، فيما تجري عمليات تنقيب من قبل أتراك وبوسنيين ومغاربة في قلعة الشغر، إضافة لعمليات التجريف التي نفذها التركستان مثلما جرى في تلال مشمشان والقرقور بريف جسر الشغور.

وأشار «المرصد» إلى أن سوق تصريف هذه الآثار والتماثيل والذهب وغيرها من المستخرجات، يتم عبر طريقين رئيسيين أحدهما إلى تركيا ومنها إلى دول أوروبية وغربية، وثانيهما نحو لبنان ومنها إلى دول أوروبية، وفي بعض الأحيان يجري التوجه إلى دول آسيوية، والتي نشطت فيها عملية الاتجار بالآثار السورية، إضافة لنقلها إلى صربيا.

الدول الداعمة للإرهاب استخدمت الأسلحة والعقوبات والتحريض الديني

سارة: الرئيس كثف ظهوره مع الإعلام الغربي لتعويض محاولات إخفاء الصوت السوري

وكالات

أكد وزير الإعلام عماد سارة أن تغيير الرأي العام وتحسين صورة سورية في المحافل الدولية بعد الحرب الإرهابية التي تستهدفها ومحاولات تشويه سمعتها داخلياً وخارجياً يتطلب تكاتف وتعاون جميع المؤسسات والوزارات، والإعلام إحدى ركائزها.

جاء ذلك خلال ندوة أقيمت أمس بالنادي السينمائي في جامعة تشرين بعنوان «الإعلام المقاوم ودوره في تغيير الرأي العام» التي أشار فيها الوزير سارة إلى أن الإعلام السوري ورغم إمكاناته المحدودة ووقوفه وحيدا في ظل الضخ الإعلامي المدعوم من إمبراطوريات إعلامية كبيرة تماماً، كما أبطال الجيش العربي السوري في بداية الحرب على سورية، صمد ووقف بمقدار معين إلى جانب الدولة السورية، وأسهم في كشف التضليل الإعلامي لتشويه سمعة الدولة السورية.

ولفت سارة إلى كيفية تصدي وسائل الإعلام الوطنية السورية للتضليل الإعلامي من بداية الحرب، والتي مرت عبر مراحل الامتصاص والتلقي، ومن بعدها التصدي، لينتقل إلى مرحلة الفعل، مبيناً أن الإعلام الوطني عمل على إظهار حقيقة أبطال الجيش العربي السوري في مساعدة المواطنين من نساء وأطفال وشيوخ وغيرهم وأنسنته في مواجهة وسائل إعلام مغرضة جندت آلاف العملاء الإعلاميين لشيطنة كل شيء في سورية.

وبين سارة أنه مع استهداف الإعلام والعاملين فيه وصولاً إلى إسقاط القنوات السورية عن الأقمار الصناعية وحاجة سورية إلى إيصال صوتها وشرح ما تتعرض له من إرهاب وقتل وعلى عكس ما يروج له، كثف الرئيس بشار الأسد ظهوره الإعلامي مع وسائل الإعلام الغربية لتعويض محاولات إخفاء الصوت السوري.

وأوضح سارة أن الحرب على سورية استخدمت فيها الدول الداعمة للإرهاب مزيجا من الأسلحة، وإلى جانب الإرهاب، سخرت العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية للتأثير في الشعب السوري، إضافة إلى التحريض الديني للتأثير في النسيج السوري، وكلها استفادت من منصة الإعلام في استهداف سورية.

وبين سارة تطور وسائل الإعلام والتغطية الإعلامية خلال هذه الحرب وانتقاله من نوع إعلامي معين إلى التركيز على جوانب أكثر أهمية، مشيراً إلى التضحيات التي قدمها العاملون في وسائل الإعلام لإظهار صورة سورية الحقيقية ونقل مجريات الأحداث على حقيقتها، مذكراً بشهداء الإعلام السوريين والجرحى الذين ما زالوا على رأس عملهم.